

منه على الفعل لا يجوز ان تقدمه عليه وعلى الفعل لا يجوز ان يتقدمه
 وان الفعل محتمل لغيره وان عينه معقول ويجوز في مثل ضرب زيد
 عمرا او ضربت عمرا ان يتقدم المعقول على الفعل لعدم المانع من
 ذلك قال الله تعالى فربما هدى وقد يكون تقدمه ورجحنا
 كقولنا نحن اولادك لولا اننا لم نكن لولا اننا لم نكن لولا اننا لم نكن
 عليه وجوبا لانه شرط والشرط لا يصح ان يكون له لغة مع قوله
 كان الفعل نعم ويشن فالفاعل ما بال الحسنة نعم
 العبد او مضافا اليها هي زيد نحو ونعم دار المنفعة
 مضمرا مستترا هو مفسرا فكله بعد منصوب على التمييز
 المحض نحو سوس الظالمين لانه اذا كان الفاعل نعم ويشن وجب في
 الفاعل ان يكون ما لا الت الحسنة لا التي لا تستعمل في او للمعجل حلا
 لطايفة نحو نعم العبد او مضافا لما فيه ال نحو ونعم دار المنفعة
 فليس مشوا المتكبر او مضمرا مستترا مضافا لزيد وهو منصوب
 على التمييز لقوله تعالى فليس الظالمين به الا اي يشن اليه لا واذا
 استوفت نعم فاعلمها الظاهر والمضمر وتبينه هي بالخصوص للرجح
 واللام تغليب نعم الرجل زيد واعرابه ان يكون مبتدئ والجملة قبله خبر
 والواو ربط بينهما العموم الذي في الالف واللام ولا يجوز بالاجماع ان يتقدم
 المحض من على الفاعل ولا يقال نعم زيد الرجل ولا على التمييز حلا
 لكن ضمير لا يقال نعم زيد رجل ويجوز بالاجماع تقدمه على الفاعل
 والفاعل فتقول نعم زيد نعم الرجل ويجوز ان تحذفه اذا جعل عليه قال
 الله تعالى انما وجدناه صابرا نعم العبد ان اواس باب الحمد والثناء
 فنسب عنه في احكامه كالحما مفعول به فان لم يوجد

وجوبا نحو ما نكده عوايه

الفعل والفاعل كالكلمة الواحدة كقوله ان يتصل وحق المفعول
 ان باقى دعواتها قاله تعالى وورثه سليمان داود ويونس بنو اخر
 الناعل عن المفعول وذلك على قسمين جازين وواجب ثالث
 فالجائز كقوله تعالى ولقد جاء ال فرعون النذر وقال الساخر
 جا الخلائق اذ كان ناله عدما كما ان يربيه موسى على قريش
 ولو قيل في الكلام جا النذر ال فرعون لكان جائزا وكذا لو قيل
 كما ان موسى يربيه لان الضمير يكون حينئذ على عابد اعلم مقدم لفظا
 وربيه وذلك هو الاصل فيجوز الضمير والواحد كقوله تعالى واذا
 ابتلى ابراهيم ربه وذلك لوقوم الفاعلها فتقبل ابتلى ربه ابراهيم
 لزم عود الضمير على ما ذكره لفظا وربيه وذلك لا يجوز وكذا في نحو
 قولك زيد وذلك لانه لو قيل ضرب زيد ارب لم فصل
 الضمير مع المكن من اتصاله ايضا وذلك لا يجوز وقد يجب تأخير
 المفعول اذا مضى تعدد به الا اتصاله الفاعل مع امكان اتصاله
 وذلك اذا كان مضمرا متصلا في نحو ضربت زيدا فان لم لا يجوز ضرب
 من يدي انا واذا التيسر لفاعل المفعول وذلك في ضرب موسى عيسى
 لاننا اذا لم نعلم فاعلية احدها ومفعوليه الاخر فلو وحده
 وتبينه معنوية كقولنا ارضعت الصفا الكبرى واكل الكهجر موسى
 اولفظية كقوله ضربت موسى سليمان وضرب موسى العاقلة عيسى
 كما ان تقدم المفعول على الفاعل ناخره عنه لاننا التيسر واعلم
 انه يجوز في ضرب موسى عيسى ان يتقدم المفعول على الفاعل وحين

كذلك لا يجوز ان تقدمه عليه وعلى الفعل لا يجوز ان يتقدمه
 وان الفعل محتمل لغيره وان عينه معقول ويجوز في مثل ضرب زيد
 عمرا او ضربت عمرا ان يتقدم المعقول على الفعل لعدم المانع من
 ذلك قال الله تعالى فربما هدى وقد يكون تقدمه ورجحنا
 كقولنا نحن اولادك لولا اننا لم نكن لولا اننا لم نكن لولا اننا لم نكن
 عليه وجوبا لانه شرط والشرط لا يصح ان يكون له لغة مع قوله
 كان الفعل نعم ويشن فالفاعل ما بال الحسنة نعم
 العبد او مضافا اليها هي زيد نحو ونعم دار المنفعة
 مضمرا مستترا هو مفسرا فكله بعد منصوب على التمييز
 المحض نحو سوس الظالمين لانه اذا كان الفاعل نعم ويشن وجب في
 الفاعل ان يكون ما لا الت الحسنة لا التي لا تستعمل في او للمعجل حلا
 لطايفة نحو نعم العبد او مضافا لما فيه ال نحو ونعم دار المنفعة
 فليس مشوا المتكبر او مضمرا مستترا مضافا لزيد وهو منصوب
 على التمييز لقوله تعالى فليس الظالمين به الا اي يشن اليه لا واذا
 استوفت نعم فاعلمها الظاهر والمضمر وتبينه هي بالخصوص للرجح
 واللام تغليب نعم الرجل زيد واعرابه ان يكون مبتدئ والجملة قبله خبر
 والواو ربط بينهما العموم الذي في الالف واللام ولا يجوز بالاجماع ان يتقدم
 المحض من على الفاعل ولا يقال نعم زيد الرجل ولا على التمييز حلا
 لكن ضمير لا يقال نعم زيد رجل ويجوز بالاجماع تقدمه على الفاعل
 والفاعل فتقول نعم زيد نعم الرجل ويجوز ان تحذفه اذا جعل عليه قال
 الله تعالى انما وجدناه صابرا نعم العبد ان اواس باب الحمد والثناء
 فنسب عنه في احكامه كالحما مفعول به فان لم يوجد